الفصل الثالث

تعريف الحوكمة الرشيدة

ويشتمل على النقاط التالية:

- مقدمة.
- التطور التاريخي لظهور مفهوم الحوكمة الرشيدة.
- تعريف الحوكمة الرشيدة.
- خصائص الحوكمة الرشيدة.
- أهداف الحوكمة الرشيدة.
- أهمية الحوكمة الرشيدة.
- مزايا الحوكمة الرشيدة.

الفصل الثالث

تعريف الحوكمة الرشيدة

مقدمـة

يعود أصل مصطلح الحوكمة Governance إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاقيات نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، فإذا ما وصل بالسفينة إلي بر الأمان وعاد وحقق مهمته بسلام ... أطلق عليه خبراء البحار "القبطان المتحوكم جيدا" (محسن الخضيري: 2005).

وبصفة عامة يمكن أن نقول بأن الحوكمة أو الحاكمية أو الحوكمة الصالحة أو أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد أو الصالح Good Governance تهدف إلى مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة...

وإذا أردنا تحديد معايير للحوكمة الرشيدة، يمكن تحديدها في الآتي:

1- النزاهة
2- الشفافية
3- المساءلة
4- المحاسبية
5- التمكين
6- الشرعية
7- الفاعلية

8- الكفاءة
9- سيادة القانون
10- العدالة
11- الاستجابة للمطالب والاهتمام بالشكاوي
12- نظم المعلومات

أما الحوكمة التنظيمية Organisational Governance فيمكن تحديد معاييرها كالتالي:

1- حق الشكوى القانونية.
2- المحاسبية.
3- الشفافية.
4- السلوك أو التصرف الأخلاقي.
5- الاعتراف بأصحاب المصالح وباهتماماتهم.

والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من العناصر الهامة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإنجاح لبرنامج المسئولية الاجتماعية. الفساد يؤدي إلى الفقر حيث أنه يضع الأموال في جيوب فئة قليلة بينما يمكن استخدام تلك الأموال للصالح العام. والفساد مرض اجتماعي وسياسي واقتصادي مركب يشوه مؤسسات القطاعين العام والخاص في مختلف أنحاء العالم ويؤثر سلباً على المجتمع ككل.

وفي الفصل الحالي سيتم إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة الرشيدة من حيث: التطور التاريخي والتعريف والخصائص والأهداف والأهمية والمزايا للحوكمة الرشيدة واستكمالاً لتعميق الفهم لموضوع وثقافة الحوكمة الرشيدة سيقوم كل من الفصل الرابع والخامس بالحديث عن مبادئ وأبعاد ومستويات وتحديات الحوكمة الرشيدة وعوامل نجاحها. بينما الفصل الثاني عشر والأخير بالكتاب تم شرح مفهوم الحوكمة الرشيدة باللغة الانجليزية من بعض مصادر المعلومات على شبكة الإنترنت.

التطور التاريخي لظهور مفهوم الحوكمة الرشيدة

ولقد أصبح استخدام مفهوم الـ Governance أو الحوكمة شائعاً في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة، فعلى سبيل المثال تبين من خلال حصر الأدبيات على شبكة الانترنت أن عدد الرسائل العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية التي يحتوي عنوانها على المفهوم وصل إلى تطبيقاً عمليا في بلد من البلاد.

وكنتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فإن البنك الدولي تبنى مفهوم الحوكمة في الثمانينيات، وذلك من أجل إقران الإصلاح الاقتصادي بالجناح الآخر المرتبط به والملازم له وهو الإصلاح السياسي المؤسسي، ومن خلال اتخاذ هذا المفهوم وتداوله فإن البنك الدولي أوضح أن هذا المفهوم له مجموعة من المتطلبات تتمثل في سيادة القانون – الكفاءة والفاعلية الإدارية – المساواة والعدالة في توزيع الموارد – المساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة.

جاء مفهوم الحوكمة واهتمام المؤسسات الدولية به بعد الأحداث التي وقعت خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي من فساد وسوء إدارة في بعض المؤسسات والشركات في بعض دول العالم، فهناك فضيحة لبنك الاعتماد والتجارة الدولية وبنوك الادخار والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية وفضيحة شركة إنرون Enron والأزمات المالية الكبرى التي تعرضت لها بعض المؤسسات في شرق آسيا وروسيا، حيث كانت تعاني بعض هذه المؤسسات إضافة إلى عمليات التزوير والاختلاس من فجوة كبيرة بين مرتبات المدراء التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات. ومع تغير الأوضاع الاقتصادية الدولية أصبحت الاقتصاديات الانتقالية تدعوا إلى تطبيق أسس وقواعد الحوكمة لدى الشركات وتدعو الدول التي كانت تطبق نظم رقابة ضعيفة إلى الإسراع في تفعيل هذه النظم خشية ما حدث من انهيارات للشركات والمؤسسات في بعض دول العالم. (عاكف حلوش: 2008).

ظهر مفهوم الحوكمة كجزء من ثقافة عالمية تنهض على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، للتعبير عن التفاعل أو

المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، فالحوكمة الرشيدة بمعاييرها ومبادئها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة واستغلال الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية في المجتمع، وتدعو إلى تحقيق مزيداً من العدالة والمساواة اللامركزية والشفافية وتحارب الفساد بكافة أشكاله وألوانه وتحقق مزيد من الديموقراطية.

وأكد البنك الدولي على فاعلية دولة عن غيرها في القضاء على الفقر، واستدامة التنمية، وتسهيل الإصلاحات وبناء المؤسسات وتنمية القدرات والحوكمة والمجتمع المدني يرجع إلى: تقريب الحكومة من الشعب من خلال استراتيجيات لتعزيز مشاركة أوسع في مبادرات السياسة، واللامركزية في الحكومة وتعزيز مهام وصلاحيات الناس وتمكينهم من المشاركة على المستوى المحلي وفي عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم اليومية، وفي تعزيز الحكم الرشيد، سيادة القانون، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والسيطرة على الفساد. (Helen James: 2005)

هناك أسباب عدة أدت إلى بروز المفهوم سواء من الناحية الفكرية أو العملية فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلب في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب والتطورات المنهجية والأكاديمية من جانب آخر، حيث طرح المفهوم في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتأثر بمعطيات داخلية ودولية، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أهم تلك الأسباب:

1- العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساساً بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
2- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.
3- عولمة الآليات والأفكار الاقتصادية وهو ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
4- انتشار التحولات على المستوى العالمي.
5- شيوع ظاهرة الفساد عالمياً، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية بقصد القضاء على هذه الظاهرة.

ولا شك أن هذه التطورات أدت إلى تغير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي وذلك بفعل تزايد أهمية البيئة الدولية، أي أن خيارات العامل الخارجي وسياسته هي التي تشكل في مجملها أولويات وقضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات.

إضافة إلى وجود أسباب أخرى أدت إلى ظهور هذا المفهوم كظهور مفاهيم جديدة للتنمية خاصة في فترة التسعينيات. حيث وجد تيار عالمي يدعو إلى الديموقراطية يستند إلى الحرية الفردية والخيار الشخصي في العمل بالسوق كالتنمية المستدانة، وتأكيد العديد من الدراسات أهمية إرساء الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية وتأكيد مفهوم جديد يتمثل في التنمية الإنسانية التي تشير إلى عملية توسيع الخيارات.

وباستقراء الوضع في غالبية الدول النامية نجد أن هناك اتجاهين داخل هذه الدول. الاتجاه الأول يتمثل في السيطرة على السلطة التنفيذية مع إصلاح الخدمات، والتوجه نحو الديموقراطية والعمل على زيادة نطاق المحاسبة والشفافية الشرعية وتفعيل دور الإدارات العامة، في حين أن الاتجاه الثاني يرى أن الدول النامية تحتاج إلى حكومة قوية ومسيطرة لتحقيق الاستقرار السياسي الذي هو أساس لأي تنمية تسعى إليها هذه الدول.

ولقد نادى البنك الدولي وكثير من المنظمات الدولية بوجوبية مشاركة أفراد المجتمع في صنع السياسات العامة للدولة، وكذلك إطلاق الحريات لمنظمات المجتمع المدني فيما يخص تعبئة جهود المواطنين من أجل الإسهام في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، ومن هنا ارتأت تلك المنظمات الدولية ضرورة تدعيم المجتمع المدني ومؤسساته بهدف ترسيخ الديموقراطية ومكافحة الفقر والفساد وهو ما يعبر بشكل رئيسي عن الحوكمة. (Helen James: 2005)

وبدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001م بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (وزارة التجارة حالياً) حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ أوائل التسعينيات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر. وبالفعل تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر

بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وأعد البنك الدولي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، بالإضافة إلى عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر وكان من أهم نتائج التقييم أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات تتمشى مع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدأ من 48 مبدأ (هالة عمر: 2011).

تعريف الحوكمة الرشيدة

يُعرف قاموس المورد لمنير البعلبكي (2014) كلمة Governance بالحاكمة، وهى مصطلح من الفعل Govern الذي يعنى سيطر أو أدار أو حكم أو ضبط.

وفى علم الإدارة فإن مفهوم الحوكمة الرشيدة يماثل الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد أو الصالح.

وهناك بعض التعريفات القليلة المتاحة عن مصطلح الحوكمة، نذكر منها:

1- **تعريف ساركر Sarker (2005)**: الحوكمة الرشيدة هي نظام لهيكلة وتشغيل ومراقبة المنشأة مع توجه لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأمد لإرضاء حملة الأسهم – الدائنين – المستخدمين – العملاء – المودعين، والتوافق مع المتطلبات والتنظيمية كجزء من الحاجات البيئية والمجتمعية.

2- **تعريف عبد الحليم رضا عبد العال (2005)**: أن الحوكمة هي فن إدارة الحكومة وتسيير أمورها بسلاسة وفعالية وتحقيقها لأهدافها الاجتماعية على نحو يحقق رضا المواطنين.

3- **تعريف أسماء سعيد محمد (2011)**: الحوكمة هي الحكم الرشيد الذي يؤكد على المشاركة والشفافية والمحاسبية والكفاءة وتحقيق العدالة وتطبيق القانون، ويمارس ذلك كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة.

4- **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية (2011)**: الحوكمة من منظور تنموي هي الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهة الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشاً.

5- **تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP (2012)**: الحوكمة هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها.

6- **تعريف كل من جون وتيم** John & Time (2013): الحوكمة تعبر عن طبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسسات الدولة، وكذلك علاقاتها بالمواطنين وأساليب صنع القرارات بها.

7- **تعريف الحوكمة هي**: قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة.

8- **تعريف الحوكمة هي**: الاتجاه نحو تقليل مركزية الدولة وإعادة صياغة العلاقة بين كل ما هو عام وخاص في الدولة، وكذلك مهام كل قطاع وسلطاته من أجل تحقيق الشراكة مع المجتمع ككل.

9- **تعريف الحوكمة هي**: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وبمعنى آخر فإن الحكومة تعنى النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف الحوكمة الرشيدة بأنها الإدارة الرشيدة القائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبية ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز وتطبيق القانون على الجميع مع توفير رقابة فاعلة داخلية وخارجية ويمكن تطبيق الحوكمة

الرشيدة في أي منظمة حكومية أو أهلية، وعلى أي مستوى: دولي أو إقليمي أو محلي، وفي أي مجال: مجال السلع أو مجال الخدمات.

خصائص الحوكمة الرشيدة

الحوكمة هي النظام الذي من خلاله يتم توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية أو هي نظام بمقتضاه تدار الوحدات وتراقب كل حقوق المواطنين وأصحاب المصالح ومسئوليات مجالس الإدارات بهدف حماية المصالح وترتكز الحوكمة على الخصائص التالية: (نسرين حبيشي: 2007).

1- السلوك الأخلاقي أي ضمان الالتزام السلوكي من الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالوحدة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

2- تفعيل دور أصحاب المصالح من مواطنين ومساهمين... الخ للإشراف والرقابة على أعمال الوحدة.

3- إدارة المخاطر وذلك بالتركيز على النقاط التالية:

- الانضباط وإتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال الإدارة الإشرافية والتنفيذية.
- المسئولية: وجود مسئولية أمام جميع الأطراف داخل الوحدة الإدارية.
- العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات المتعاملة مع الوحدة.
- المسئولية الاجتماعية: النظر إلى الوحدة كمواطن جيد.

كما خلصت منظمات الأمم المتحدة إلى ضرورة إيجاد نظام جديد لقياس الحوكمة العالمية يتسم بعدة خصائص منها: (محيي مسعد: 2003).

1- المشاركة في صنع القرارات:

هناك ثلاثة رئيسيون مشاركون في الحوكمة هم الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فالدولة تؤدي وظائفها من خلال التشريعات والقضاء والأمن وتوفير الخدمات العامة والقوات المسلحة مع التمكين للحوكمة، والمجتمع المدني يسهم في تحريك المواطنين للمشاركة وتحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية، والقطاع الخاص يساهم في إنتاج وتوفير السلع والخدمات وخلق وسائل الإعاشة والتوظيف والمطالبة بإبعاد الضوابط غير الصديقة للحوكمة ويستدل على جودة المشاركة بمقياس الاستقرار السياسي وغياب العنف السياسي والإرهاب وقدرة الحكومة على البقاء والاحتفاظ بالسلطة دستورياً.

2- المساواة والشمولية:

أن تضمن الحوكمة للجميع إحساساً بأنهم شركاء وغير مبعدين أو مهمشين وهذا يستلزم أن يكون لكل طوائف الشعب ذات الفرصة المتاحة للآخرين للتحسين وتطوير رفاهيتهم.

3- الإجماع الملائم للرأي العام:

يستلزم الأمر التعرف على مختلف مصالح المجتمع والتوفيق بينها وصولاً إلى اتفاق عريض للمصالح وكيفية تحقيقها ووضع رؤى للتنمية المستدامة.

4- استجابة الحكومة:

يتعين على المؤسسات الدستورية أن تتعهد إجراءات الاستجابة لمطالب وحاجات الشعب وخدمة جميع شركاء الحوكمة في إطار زمني مرغوب.

5- الفاعلية وكفاءة الحكومة:

تعني الحوكمة الجيدة بأن تدير الحكومة موارد المجتمع بكفاءة من حيث (إمداد السلع والخدمات العامة، وإدارة الاقتصاد القومي وحماية البيئة) ويرتبط بذلك نوعية البيروقراطية

واستقلال موظفي الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية وتنافسية هؤلاء الموظفين العموميين فضلاً عن مسئولية الحكومة عن أعمالها.

6- سيادة حكم القانون:

تتطلب الحوكمة الجيدة وجود هيكل قانوني وقضائي له سلطة التزام غير مجزأة كما تستلزم استقلال القضاء ومكافحة الفساد الناتج عن ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

7- الشفافية:

تعني أن المعلومات المتعلقة بالقرارات الجماعية تكون متاحة مجاناً ويسهل الوصول إليها وفهمها، وأن تكون كمية المعلومات أيضا صادقة ووافية، وتشير الشفافية إلى أن تتصرف الحكومة بطريقة علنية وتعتبر الشفافية الأساس لحوار ديمقراطي ملائم، ووفق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

8- المساءلة:

يجب أن تتوفر للحكومة مقومات الشرعية ومساءلتها. وتعد المساءلة بمثابة صمام الأمان ليس فقط للمؤسسات الحكومية بل أيضا للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وترتبط المساءلة بالشفافية بعلاقة تكاملية حيث أنه في غياب الشفافية لا يتوقع حدوث مساءلة، وبدون المساءلة لا يكون للشفافية أي قيمة عملية كما يجب ضمان الاتساق والتعاون بين الوسائل الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال.

أهداف الحوكمة الرشيدة

تستهدف الحوكمة المستوى المثالي من الأخلاق عند ممارسة الأعمال وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية وحق المساءلة ومنح هذا الحق للمجتمع سواء أفراد أو ممثلين له من أجل مساءلة أجهزة الإدارة العامة، وإتاحة الفرص الجيدة للتنمية بما يضمن للأفراد في المجتمع الحصول على حقوقهم وتحسين جودة الحياة في إطار مجتمع ينتهج الديمقراطية ويتبنى قضية احترام حقوق الإنسان.

كما تهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة المؤسسات الحكومية والأهلية، وبالتالي تحقيق الحماية للأفراد، مع مراعاة مصالح الجميع، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام الأفراد.

أهمية ممارسة الحوكمة الرشيدة

تعتبر الحوكمة الرشيدة إحدى الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع، وإرساء قيم الديموقراطية والعدالة والمساواة في الفرص، والشفافية Transparency التي تضمن النزاهة، وتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيلولة دون استغلال المنصب والنفوذ.

وتؤكد التقارير الدولية وغالبية الكتاب والمفكرين أن الحوكمة تمثل الأداة الضرورية لتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع في الدول النامية وتحقيق الرفاهية والعدالة والاستقرار، ولتحسين مستوى المشاركة من جانب المواطنين في كل ما يخصهم داخل المجتمع المحيط بها، إضافة إلى تعزيز روح الديمقراطية والمساواة في عصر تزداد فيه روح التحدي من المواطنين سواء من خلال الممثلين في مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص للمواقف السلبية أو عدم الاهتمام بالعديد من القضايا المهمة في المجتمع من قبل بعض الإدارات الحاكمة.

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال.

وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، وتزايد لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينيات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001، وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة (إبراهيم العيسوي: 2003).

وتتحدد أهمية الحوكمة في:

1- تحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنشآت والمنظمات.
2- تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري.
3- الممارسات الأفضل لحوكمة المنظمات والشركات لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى أسواق المال.

- تؤدي الحوكمة الجيدة في المجتمع إلى توزيع وتخصيص أمثل للموارد ويزداد في القدرة التنافسية للمنظمات والشركات.
- بث السلوكيات والأخلاقيات وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية.
- تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للمنظمات والشركات (طارق حماد: 2010).
- كما تتحدد أهمية الحوكمة في:

1- **أهمية الحوكمة من منظور الإدارة:** تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة وتحقيق رصانة علمية وتجنب الفساد الإداري والمالي وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية وتعزيز القدرة على التطوير.

2- **أهمية الحوكمة من وجهة نظر المجتمع:** ينظر المجتمع إلى الحوكمة بأنها رقابة وإشراف ذاتي يؤدي إلى سلامة التطبيق القانوني للتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة وبالتالي حسن الإدارة وضمان حقوق الناس وأن ذلك يحقق رضا المجتمع عن أداء المنظمة.

3- **أهمية الحوكمة من وجهة نظر العاملين:** تتضمن الحوكمة الرشيدة ضمان حقوق

ومصالح العاملين دون تمييز أو تحسب، حيث ينظر العاملين إلى الإدارة بأنها المعنية بالحقوق والمصالح الذاتية لهم (حاكم محسن: 2008).

مزايا الحوكمة الرشيدة

للحوكمة مزايا عديدة، يمكن رصد بعضها كالتالي:

1- تؤمن آليات كالنقاش العام حول أثر السياسات الحكومية مما يساعد على التقليل من استمرارية السياسات المشوهة والخاطئة.

2- يمكن للحوكمة عبر تأمين المساءلة العامة للسياسيين والموظفين أن تسهم في حسن تطبيق السياسات الاقتصادية المؤدية إلى النمو.

3- المشاركة في صنع القرار تمثل خط دفاع ضد السياسات التي تؤدي إلى تفشي الفساد.

4- تضمن الحوكمة حرية التعبير كأساس لتأمين توزيع عادل لمكاسب التنمية.

5- تعتبر الحوكمة من الوسائل التي تؤمن النمو والترقي الاجتماعي، كما أنها من الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية.

6- توفر الحوكمة فرصة لجميع أفراد الشعب (بصفتهم مواطنين ومستفيدين من خدمات الحكومة، للتعبير عن خياراتهم والمشاركة في الحوار ووضع الحكومات تحت المسئولية للعمل لصالحهم).

7- كما تعمل على تصميم نظام شفاف للرقابة والمراجعة يهدف إلى تقييم الالتزام بالقوانين وتصحيح الخلل.

8- تساعد الحوكمة على تنمية وعي وإدراك المواطنين للمسئولية الاجتماعية.

9- تعمل على تحقيق مزيد من الديمقراطية وتعميقها على المستوى المحلي.

10- ترفع من درجة الثقة بين المواطنين والحكومة.